

العلل النحوية في المبني من الأسماء في شروح التسهيل دراسة وصفية تحليلية

علاء أحمد صبار نزال الأستاذ الدكتور رافد حميد سويدان
جامعة الأنبار / كلية الآداب- قسم اللغة العربية

Grammatical Issues about Gerund nouns in the book of "
Shoroh Al Tas-heel": analytical- descriptive study
University of Anbar\ college of Arts- Arabic Language dept.
Prof. Dr. Rafid Hameed Swedan
Ala'a Ahmad Sabar

u.iqdraha 75@uoanbar.ed

dall 36917@gmail.com

Received: 16/01/2021 Accepted: 23/02/2021 published :30/03/2021

DOI : [10.37654/aujll.2021.170968](https://doi.org/10.37654/aujll.2021.170968)

الملخص

إنَّ التعليل النحوي سمة بارزة في الدرس النحوي العربي قديماً وحديثاً، لذلك فقد تناولت في هذا البحث (العلل النحوية في المبني من الأسماء في شروح التسهيل، دراسة وصفية تحليلية)، واقتضت طبيعة البحث أن يُفتتح بمقدمة يعقبها تمهيد ذكرته فيه موجزاً عن مفهوم العلة النحوية، وثبته عن شراح التسهيل، أمّا مضمون البحث فقد شمل بعض الأسماء المبنية، كالضمائر، وأسماء الأفعال، والظروف، ثم طوِّت البحث بخاتمة لأبرز النتائج متلوّة بنيت للمصادر والمراجع، والله وليّ التوفيق.

The grammatical explanation is an important part in Arabic grammar studies, therefore I have dealt with (the grammatical issues in gerund nouns in (Shoroh AL- tas-heel) to be analytic- descriptive study. A preface is stated then a summary is presented on Shoroh AL- tas-heel. Regarding the content, it included kinds of noun gerunds; pronouns, gerunds, and adverbials. Some conclusions were mentioned to end this research.

المُقدِّمة

الحمدُ لله الكريم المَنَّان ، صاحب الفضل والإحسان ، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والنبِّي المرسل محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد:
فإنَّ التعليل سِمة بارزة في الدرس النحوي العربي ، ومعلّم ظاهر من معالم منهجه ، وإنَّ الاطلاع على كتب النحو وإدامة النظر في متونها يُؤكِّد أنَّ النحو يُشكِّل أحكاماً كثيرةً ، وهذه الأحكام لا بُدَّ لها من قياسٍ واستقراءٍ ، والعلة من أهم أركان القياس النحوي لِما لها من أهمية كبيرة في ترسيخ الأحكام وتقعيد القواعد النحوية، لذلك فإنَّ التعليل النحوي قد بدأ في مرحلة

مبكرة لاستكشاف ظواهر اللغة والوقوف على الأحكام النحوية ، إذ إنّ الارتباط بين الحكم النحوي والعلّة ارتباط وثيق وعميق .

وبما أنّ "شروح التسهيل" تُعدّ من الكتب النحوية المهمة في التراث النحوي العربي؛ نظراً لأهمية مؤلفيها ومكانتهم العلمية المرموقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذه الشروح تمتاز بوفرة العلل النحوية المُرادفة للأحكام النحوية، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث. ويُعدّ باب الأسماء المبنية من الأبواب المهمة في النحو العربي، لذلك ارتأيتُ أن أتناول في هذا البحث المُوجز عللَ المبني من الأسماء في شروح التسهيل، فكان البحث موسوماً بـ (العلل النحوية في المبني من الأسماء في شروح التسهيل "دراسة وصفية تحليلية").

وكان من طبيعة البحث أن يتقدّمه تمهيد، تناولتُ فيه موجزاً عن مفهوم العلة النحوية ، وموجزاً عن شُرّاح التسهيل ، واشتمل مضمون البحث على بعض الأسماء المبنية، كالضمائر، وأسماء الأفعال، والظروف وغيرها، ثم أنهيتُ البحث بخاتمةٍ لأبرز النتائج ثم بنيتُ للمصادر والمراجع .

وأنتقدّم بالشكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الدكتور رافد حميد سويدان الذي فتح لي قلبه ومكتبته ، ولم يدخر وسعاً في إبداء النصح والتوجيه لي ، فجزاه الله خيراً ، كما أشكر كلّ مَنْ مدّ لي يد العون.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، فإنّ كان هذا البحث وافياً فذلك منّ منه سبحانه ، وإن لم يكن فإنّ الكمال لله وحده ، ونسأله تعالى أن يُجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل .

التمهيد

أولاً: مفهوم العلة النحوية:—

1- العلة لغة واصطلاحاً:

العلّة، لغةً تأتي بفتح العين وكسرهما ، أمّا بالفتح فتأتي بمعنى الشربة الثانية ، والفعل: علّ القومُ إبْلَهُمْ يَعْلُونَهَا عَلّاً وَعَلّاً ، والإبلُ تعلُّ نفسها⁽¹⁾ . أمّا بالكسر فتأتي بمعنى المرض ، علّ يعلّ واعتلّ، أي: مرضَ ، فهو عليلٌ⁽²⁾ ، وتأتي بمعنى السبب ، وهو ما يهمنا في هذا البحث ، فالعلّة: هي السبب ، يقال: هذا علّةٌ لهذا ، أي: سببٌ له، وقد اعتلّ الرجلُ وهذه علّته ، أي: سببه⁽³⁾ . ومن هذا المدلول اللغوي أخذ النحاة هذه اللفظة .

والعلّة اصطلاحاً: هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه⁽⁴⁾ ، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارث في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة⁽⁵⁾ . وعرفها الجرجاني بأنّها (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عنه مؤثراً فيه)⁽⁶⁾ . فالعلّة النحوية إذن: هي السبب الذي أدّى إلى حكم نحوي وأوجبه .

2- أقسام العلة النحوية:

ذكر النحويون أقساماً كثيرةً للعلل النحوية، فقسموها ابنُ جني إلى قسمين: العلل الموجبة، والعلل المجوّزة⁽⁷⁾ . وقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام، وهي: العلل التعليمية، والعلل القياسية،

والعلل الجدلية النظرية⁽⁸⁾. أما السيوطي فقد ذكر أنواعاً كثيرةً من العِلل، وهي: «علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئصال، وعلة فرق، وعلة تأكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»⁽⁹⁾

ثانياً: نبذة عن شُرَّاح التسهيل:

1- **ابن مالك:** هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبَّاني، الأندلسي الشافعي، من أشهر نحاة القرن السابع الهجري، تُوفي سنة (672هـ)، من مؤلفاته "الخلاصة المشهورة بالألفية، والكافية الشافية، والوافية في شرح الكافية، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، وكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح التسهيل، وسبك المنظوم وفك المختوم، وغيرها"⁽¹⁰⁾.

2- **أبو حيَّان:** هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي، أبو حيَّان الأندلسي الجبَّاني التَّفْري نسبةً إلى قرية من البربر، تُوفي سنة (745هـ)، من أهم تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، والتذليل والتكميل في شرح كتب التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وتقريب المقرَّب، وكتاب التذكرة، والمبدع في التصريف، وغيرها⁽¹¹⁾.

3- **المرادي:** هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي، المغربي الأصل، المصري المولد، تُوفي سنة (749هـ)، من مؤلفاته: إعراب القرآن، وشرح التسهيل، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، والجَنَى الداني في حروف المعاني، وشرح المفصل في النحو⁽¹²⁾.

4- **ابن عقيل:** هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي العقيلي، الهمداني الأصل، المصري الشافعي، تُوفي سنة (769هـ)، أمَّا مؤلفاته فهي شرح ألفية ابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد، والجامع النفيس على مذهب الإمام محمد بن إدريس، والإملاء الوجيز على الكتاب العزيز⁽¹³⁾.

5- **السُّسَيْلي:** هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السُّسَيْلي المصري، وُلِدَ في مصر ونشأ بها وتلقَّى العلمَ على يد شيوخها، تُوفي سنة (770هـ) في أصح الروايات. أمَّا مؤلفاته فهي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، وأسئلة في العربية، وأرجوزة في التصريف، وتعليق في التفسير، وشرح المنهاج في الفقه⁽¹⁴⁾.

6- **ناظر الجيش:** هو مُحَبِّب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي الأصل، أبو عبد الله المعروف بناظر الجيش، تُوفي سنة (778هـ)، أمَّا مؤلفاته فقد أشارت كتب التراجم إلى أنَّ له كتابين فقط، أحدهما في النحو، وهو تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، والآخر في البلاغة، وهو شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان⁽¹⁵⁾.

7- التَّنْسِي: هو أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله التَّنْسِي، وُلِدَ سنة (740هـ) بَثْر الإسكندرية، تُوفِّي سنة (801هـ)، من آثاره العلمية شرح التسهيل، وشرح الكافية في النحو، وشرح مُنتَهَى السؤال والأمل في علم الأصول والجدل، وشرح مختصر ابن الحاجب الأصلي⁽¹⁶⁾.

8- الدَّمَامِينِي: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سلمان المالكي، بدر الدين الدَّمَامِينِي نسبةً إلى بلدة دَمَامِين في صعيد مصر، تُوفِّي سنة (827هـ)، من مؤلفاته: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وثُحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وجواهر البحور، ومصابيح الجامع شرح على صحيح البخاري، وكتاب القوافي⁽¹⁷⁾.

9- الأزْهَرِي: هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي الجرجاوي، الشافعي ثم الأزْهَرِي، المعروف بالوَقَاد، تُوفِّي سنة (905هـ)، من تصانيفه: مُوَصِّل النبيل إلى نحو التسهيل، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الأزْهَرِي، وشرح العوامل المائة، ومُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وشرح المَقِيْمَة الأَجْرُومِيَّة وغيرها⁽¹⁸⁾.

10- الدَّلَانِي: هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن سعيد بن أحمد، أبو عبد الله المرابط الدَّلَانِي، تُوفِّي سنة (1089هـ) على الأصح، من كتبه: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، وفتح الليف على البسط والتعريف في علم التصريف، والمعارج المُرتَقِيَات إلى معاني الوَرَقَات، والبركة البكرية في الخُطْب الوعظية⁽¹⁹⁾.

أولاً: الضمانر:-

1- علة بناء الضمانر:

أجمع النحاة على أنَّ الضمانر كلها مبنية⁽²⁰⁾. وذكروا أقوالاً متعدّدة في سبب بنائها، وقد أجمل ابن مالك علة بناء الضمانر في متن التسهيل فقال: (ويُبنى المضمر؛ لشبهه بالحرف وضْعاً وافتقاراً وجموداً، أو للاستغناء باختلاف صيغِه باختلاف المعاني)⁽²¹⁾.

وقد فصلَ شَرَاخُ التسهيل مُجَمَّل قول ابن مالك في هذه العلة، ويُمكن بسط هذا التفصيل، وذلك بتقسيمه على أربعة تعليقات:

الأول: أنَّها بُنِيَتْ؛ لأنَّها أشبهت الحرف من جهة الوضع. وتحليل ذلك أنَّ أصل الحرف أن يُوضَعَ على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، فإذا جاء اسمٌ موضوعٌ على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين كان ذلك شَبْهاً له بالحرف في الوضع فَيُنْبِئُ لذلك⁽²²⁾. ولَمَّا كان بعض المضمرات على حرفٍ واحدٍ كَتاءً "فعلت"، وكاف "حدثتُك" أو على حرفين كـ "نا" في "ضربنا"، فبناء ما هو كذلك واجب؛ لإخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، وحُمِلَتْ باقي الضمانر على هذه؛ لأنَّ ما كان على حرفٍ واحدٍ أو حرفين أصلٌ لها، وليجري الباب على سننٍ واحدٍ⁽²³⁾.

الثاني: أنَّها بُنِيَتْ؛ لأنَّها أشبهت الحرف من جهة الافتقار. وتحليل ذلك أنَّ المضمر لا يتِمُّ دلالته على مُسمَّاه إلا بضَمِّمٍ من مشاهدةٍ أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحرف؛ لأنَّه في الغالب لا يُفْهَم معناه بنفسه، بل مع شيءٍ يوضح معناه⁽²⁴⁾. قال السُّلَيْبِي: (والمراد بالافتقار كون المضمر لا يتِمُّ دلالته على مُسمَّاه إلا بضَمِّمَةٍ من مشاهدةٍ أو ما يقوم مقامها 000)⁽²⁵⁾.

الثالث: أَنَّها بُنِيَتْ؛ لأنها أشبهت الحرف من جهة الجمود. وتحليل ذلك أَنَّ الضمائر لَمَّا كانت جامدة غير متصرفة، إذ إِنَّها لا تُصَغَّر، ولا تُوصَف أو يُوصَف بها تكون بذلك قد أشبهت الحروف في عدم تصرفها؛ لأنَّ الحروف جامدة كذلك، فَلَمَّا أشبهتها من هذه الناحية بُنِيَتْ كالحروف⁽²⁶⁾.

الرابع: أَنَّها بُنِيَتْ؛ لاستغنائها عن الإعراب. وتحليل ذلك أَنَّ الإعراب إِنَّمَا دخل الكلام للتمييز بين المعاني المختلفة، وَلَمَّا كان التمييز حاصلًا بين معاني الضمائر في حال بنائها، وذلك باختلاف صيغها لم تحتج إلى إعراب يُميِّز معانيها، وتمثّل ذلك أَنَّ المتكلم إذا عبَّر عن نفسه فقط فله في الرفع تاءً مضمومة وفي غيره ياءً. وإذا عبَّر عن المخاطب فله في الرفع تاءً مفتوحة، وفي غيره كافٌ مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، فَلَمَّا كان أمره كذلك لم يحتج إلى إعراب؛ لأنَّ التمييز حاصلٌ بدونه⁽²⁷⁾.

كل واحدة من هذه العلل الأربع يمكن أن تقوم مقام أخواتها أو تكون جميعها علة واحدة، قال المُرادي: (وكلُّ واحدٍ من المعاني الأربعة صالحٌ لأنَّ يكون سبب البناء)⁽²⁸⁾، ويقول ناظرُ الجِيش: (ومراده أَنَّ كلاً من هذه الأمور مُستقلٌّ بالعلية أو أَنَّ مجموعها علةٌ واحدة)⁽²⁹⁾. واعتماداً على ذلك فإنَّ العلة المتقدمة يمكن أن تُختَزَل من ناحية أصولية بعلّة واحدة، وهي "علة الشبّه" وهي من العلل الموجبة التي تطرّد على كلام العرب، والتي يكثر النُّحاة من التعليل مُعتمدين إِيَّاهَا⁽³⁰⁾.

وأرى أَنَّ الضمائر بُنِيَتْ لعلّة المشابهة بالحرف، سواءً أكان هذا الشبّه من جهة واحدة أو من جهاتٍ عدّة، والدليل على ذلك أَنَّ (المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عَرَضَ لبعض الأسماء علة مَنَعَتْها من الإعراب فبُنِيَتْ، وتلك العلة مشابهة الحرف)⁽³¹⁾ وبهذا تَقَرَّرَ لديهم أَنَّ المبنى من الأسماء ما تضمّن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم⁽³²⁾. ولا شكَّ أَنَّ الضمائر من الأسماء فبُنِيَتْ لمشابهتها الحروف في بعض الأوجه.

ثانياً: أسماء الأفعال:-

1- علة بناء أسماء الأفعال:

جاء في متن التسهيل: (أسماء الأفعال: ألفاظٌ تقوم مقامها، غير متصرفّة تصرفها ولا تصرف الأسماء، وحكمها — غالباً — في التعدي وال لزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى)⁽³³⁾. وقد أثبت الشراخُ حَقِيقَةَ أسماء الأفعال بأن تكون أسماء لا أفعالاً بدليل تنوينها، وأنها لا تلزم الاشتقاق، كما أَنَّها تجري على أمثلة مختلفة، وتُعرَف وتُنَكَّر، ومنها ما هو مركَّب ومُصَغَّر، وأنَّ بعضها يدخل عليها اللام نحو: "النَّجَاك" بمعنى "انجُ"⁽³⁴⁾.

وأسماء الأفعال كلها مبنية، وقد ذكر الشراخُ علة بنائها، فأشار ابن مالك إلى أَنَّها بُنِيَتْ؛ (لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل، والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة)⁽³⁵⁾. ونصَّ ناظرُ الجِيش على أَنَّ أسماء الأفعال قد (أشبهت "إنَّ وأخواتها" في أَنَّها تعمل عمل الفعل ولا يعمل فيها عامل لا لفظاً ولا تقديرًا)⁽³⁶⁾. وتحليل ذلك أَنَّ أسماء الأفعال قد وَجِبَ لها البناء؛ لشبّوها بالحروف الناسخة من ثلاثة أوجه:

الأول: لزوم معنى الفعل، ف "نَزَلَ" بمعنى انزل، و"صَه" بمعنى اسكُت، و"مَه" بمعنى اكفُف، كما أنَّ معنى "إِنَّ" وأنَّ: شَبَّهْتُ، و"لَيْتَ" بمعنى تَمَنَّيْتُ، و"لَكَنَّ" بمعنى اسْتَدْرَكَتُ. الثاني: الاختصاص بالاسم، وذلك نحو: "هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ، وَنَزَلَ زَيْدًا، وَرُوِيَ عَلِيًّا" كما تقول: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ مُحَمَّدًا جَالِسٌ". الثالث: عدم التأثير بالعوامل، فأسماء الأفعال عاملة في غيرها وليست معمولة لشيء، كما أنَّ الحروف عاملة وليست معمولة. فأسماء الأفعال قد أشبهت الحروف من هذه الأوجه، والحروف مبنية فكذاك ما أشبهها، وتبع هذه العلة من الشراح أبو حيَّان⁽³⁷⁾، وابنُ عقيل⁽³⁸⁾، والسَّليبي⁽³⁹⁾، وخالد الأزهرى⁽⁴⁰⁾، والدَّلائي⁽⁴¹⁾.

إنَّ العلة العامة في بناء الأسماء جميعها، ومنها أسماء الأفعال عند الشراح هي المشابهة بالحرف، فكلُّ صنفٍ من الأسماء المبنية قد أشبه الحرف بوجهٍ أو بآخر، فبني لذلك الشبه، وهذا ما أثبتَّه ابنُ مالك في كافيته وعُمدته والخلاصة، فضلاً عن التسهيل⁽⁴²⁾، وأكَّده أبو حيَّان قائلًا: (وكلام المصنِّف يدل على أنَّ سبب البناء واحد، وهو شبه الاسم الحرف، ونصَّ على ذلك في بعض تصانيفه، ونوع وجوه الشبه إلى شبه لفظي، وهو أنَّ يُنَى الاسم على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، وإلى شبه معنوي، كشبه "متى" إن كانت شرطاً بـ "إن" من حيث المعنى، أو استفهاماً بالهمزة، وغير ذلك من وجوه الشبه)⁽⁴³⁾.

ومن النحويين من جعل علة بناء أسماء الأفعال هي تضمُّنها معنى لام الأمر، قال ابنُ جني: (فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أنَّ علة بنائها إنما هي تضمُّنها معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ "صَه" بمعنى "اسكُت"، وأنَّ أصل "اسكُت": لَسَكُتٌ، كما أنَّ أصل "قَمْ": لِنَقَمٌ، و"اقْعُدْ": لِنَقْعُدْ. فَلَمَّا ضُمَّنْتَ هذه الأسماء معنى لام الأمر شَابَهَتْ الحرف فَبُنِيَتْ، كما أنَّ "كيف، ومَنْ، وكَمْ" لَمَّا تَضَمَّنَ كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بُنِيَ، وكذلك بَقِيَّةُ الباب)⁽⁴⁴⁾. أي أنَّ سبب بناء اسم فعل الأمر هو تضمُّنه معنى لام الأمر، ثم حُمِلَ اسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع على اسم فعل الأمر في علة البناء. وأيَّد هذا التعليل ابنُ السَّجَرِي⁽⁴⁵⁾، والجُرُولِي⁽⁴⁶⁾، وابنُ يعيش⁽⁴⁷⁾، والغافقي⁽⁴⁸⁾.

وردَّ أبو حيَّان هذا التعليل من قِبَل أنَّ تخصيص العلة باسم فعل الأمر وحمل اسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع عليه فيه تعسُّف وتكلف، ومع ذلك فهو فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يتضمَّن معنى الحرف⁽⁴⁹⁾. وأيضاً ردُّ السَّاطِبِي من قِبَل أنَّ تفسير شبه اسم الفعل للحرف أولى من تضمُّن معنى لام الأمر في اسم فعل الأمر وحمل غيره عليه؛ لأنَّ في تفسير التضمُّن تكون العلة خاصة ببعض المبني، وسائر لا علة فيه إلاَّ الحَمْل على ما فيه العلة، بخلاف علة الشبه فإنَّها عامة، وكون العلة عامة في مدلولاتها أولى من كونها خاصة ببعضها⁽⁵⁰⁾.

وذهب بعضهم إلى أنَّ علة بناء أسماء الأفعال هي وقوعها موقع الأفعال المبنية كفعل الأمر والفعل الماضي، قال ابنُ الورَّاق: (اعْلَمْ أنَّ ما كان على "فَعَالٍ" تريد به الأمر، فإنَّما استحقَّ البناء؛ لأنَّه قام مقام فعل الأمر، كقولهم: "تَرَاكَ زَيْدًا" تريد: "اتْرَكَ زَيْدًا"، وكذلك: "منع زَيْدًا" أي: "منع زَيْدًا". فَلَمَّا قام مقام فِعْلٍ، وجب أن يُبْنَى على السكون، فالتقى في آخره ساكنان، فكسِر الآخر؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا⁽⁵¹⁾). وممَّن علَّل بذلك ابنُ

الخشَّاب⁽⁵²⁾، وابنُ خَرُوف⁽⁵³⁾، وابنُ الحَاجِب⁽⁵⁴⁾، والرَّضِي⁽⁵⁵⁾. قال ابنُ الحَاجِب مُعَلِّلاً: (أما أسماء الأفعال فإنَّما بُنِيَتْ؛ لوقوعها موقع ما لا أصل له في الإعراب، وهو فعل الأمر والماضي)⁽⁵⁶⁾.

واعترض ابنُ مالك على أصحاب هذا التعليل؛ لأنَّ من أسماء الأفعال ما هو بمعنى الفعل المضارع وواقع موقعه، نحو: "أَفْتُ، وَأَوْه" بمعنى: "أَتَضَجَّرُ، وَأَتَوَجَّعُ"، فلو كان بناء اسم الفعل لوقوعه موقع الفعل المبني لكان "أَفْتُ وَأَوْه" مُعَرِّبين لوقوعهما موقع الفعل المُعَرَّب، فثبت بهذا أنَّ بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال، بل لمناسبتها الحروف⁽⁵⁷⁾. وأجاب الرَّضِي عن هذا الاعتراض بأنَّ أسماء الأفعال بُنِيَتْ؛ لكونها أسماءً لِمَا أصله البناء، وهو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خَرَجَ عنه كالمضارع، وكذلك فإنَّ تقدير "أَفْتُ وَأَوْه" ليس: أَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ، وإنَّما تقديرهما: "تَضَجَّرْتُ، وتَوَجَّعْتُ"⁽⁵⁸⁾.

وأرى أنَّ علة الشَّرَاح هي المرجَّحة، فأسماء الأفعال قد بُنِيَتْ لشبهها بالحروف؛ وذلك لأنَّها علةٌ عامَّةٌ تنضوي تحتها جميع الأسماء المبنية، فلا تختص باسم فعلٍ دون آخر، ولا بزمانٍ دون آخر. أمَّا من قال بعلَّة التضمُّن فالذي يظهر لي أنَّ علةَ المشابهة قريبة من علة التضمُّن، فليس بين العِلَّتَيْنِ تفاوتٌ كبيرٌ؛ لأنَّ التضمُّن يُعَدُّ نوعاً من أنواع المشابهة، والدليل على ذلك قول الرَّمَّانِي: (وإنَّما بُنِيَ الاسم غير المتمكِّن؛ لأنَّه خَرَجَ إلى شبه الحروف، فجُعِلَ على العلامة التي تُنبئُ عن تضمُّنِه معنى الحرف)⁽⁵⁹⁾. وعبرة ابن جني: (فَلَمَّا ضُمِّنَتْ هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهَتْ الحرف فبُنِيَتْ)⁽⁶⁰⁾. وأكَّد الشَّاطِبِي هذا التقارب بين العِلَّتَيْنِ فقال: (ومنهم من عدَّ وجهين: وهما شبه الحرف، وتضمُّن معناه، كالفارسي وابن جني، وهو بمعنى الأول؛ لأنَّ تضمُّن معنى الحرف من أنواع شبه الحرف، إذ ليس شبه الحرف آتياً على وجهٍ واحدٍ)⁽⁶¹⁾.

ثالثاً: الظروف:-

الظَّرْف: هو ما سُلِّطَ عليه عامل على معنى "في" من اسم زمان، نحو: "قَبْلُ وَبَعْدُ، وأَمْسَ، والآنَ"، أو اسم مكان مُبْهَم كأسماء الجهات الست، و"أَوَّلُ، ودُونَ، وَحَيْثُ"⁽⁶²⁾.

1- علة بناء (قَبْلُ وَبَعْدُ) على الضم:-

"قَبْلُ وَبَعْدُ": ظرفان مُبْهَمان، يدخلان في حكم الغايات، والمقصود بها أسماء الجهات الست، وأَوَّلُ، ودُونَ، ونحوه⁽⁶³⁾. و"قَبْلُ وَبَعْدُ" يُعَرِّبان في ثلاثِ حالاتٍ، ويُنْبِيان في حالةٍ واحدةٍ، وذلك إذا قُطِعَا عن الإضافة وتُوي معنى المضاف إليه دون لفظه، فيُنبِيان حينئذٍ على الضم⁽⁶⁴⁾، كقراءة السبعة قوله تعالى⁽⁶⁵⁾: ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)) بالضم⁽⁶⁶⁾. فهنا يتطلب البحث عن عِلَّتَيْنِ؛ أولاهما: علة بناء "قَبْلُ وَبَعْدُ" في هذه الحالة. والثانية: علة بناهما على الضم دون الفتح أو الكسر.

أمَّا علة بناهما فقد ذكرها ابنُ مالك بقوله: ("قَبْلُ وَبَعْدُ" اسمان متقابلان تلزمهما الظرفية ما لم ينجزا بـ "مِنْ"، وتلزمهما الإضافة معنىً ولفظاً في أكثر الاستعمال 000 ويستوجبان البناء على الضم إذا قُطِعَا لفظاً لا معنىً؛ وذلك أنَّ لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أمَّا المعنوية فمن قَبْلُ أنَّهما لا يُفْهَم تمام المراد بهما إلَّا بما يصحبهما. وأمَّا اللفظية فمن قَبْلُ جمودهما وكونهما لا يُنْبِيان ولا يُجمعان ولا يُنْعَتان، ولا يُخْبَر عنهما، ولا يُنسَب إليهما ولا

يُضاف⁽⁶⁷⁾. وقال في موضعٍ آخَر: (000 فإذا قُطِعت عن الإضافة وتُوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، فانضمَّ ذلك إلى الشبهتين المذكورين فُبَيِّت⁽⁶⁸⁾. وقال ابن عقيل: (وإنما بُيِّت لشبهها حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها أو في تعلقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلقه بغيره)⁽⁶⁹⁾. واعتلَّ بذلك أبو حيان⁽⁷⁰⁾، وناظر الجَيْش⁽⁷¹⁾، والأزهري⁽⁷²⁾.

يُستنتج من هذه الأقوال أنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" بُيِّتا عند الشَّرَاح لثلاثِ عِلَلٍ: العلة الأولى: معنوية، وهي أنَّ هذين الطرفين أشبهتا الحرف من جهة الافتقار، وتحليل ذلك أنَّه لا يُفهم تمام المراد بهما إلَّا بما يصحبهما، أي أنَّهما بحاجة إلى إضافة توضِّح معناهما وتفسِّره، فلمَّا قُطِعَا عن الإضافة والمضاف مراد صارًا مُبْهِمِينَ فافتقرا إلى ما بعدهما "المضاف إليه"، فشابهها — والحالة هذه — الحرف إذ إنَّه مُبْهِمٌ ومفتقر إلى ما بعده فُبَيِّتا لهذا الشبه⁽⁷³⁾. ودليل ذلك أنَّه إذا دُكِرَ المضاف إليه أو تُوي لفظه أعربا لزوال شبههما بالحرف وهو الافتقار.

وهذه العلة تُعَدُّ امتداداً لما ذهب إليه سيبويه من تعليل حين قال: (فأمَّا ما كان غايةً نحو: "قَبْلُ وَبَعْدُ"، وحيثُ فإنَّهم يُحرِّكونه بالضمَّة 000 ويدلُّك على أنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" غير متمكِّنين أنَّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين، لا تقول: "قَبْلُ" وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: "هذا قَبْلُ"، كما تقول: "هذا قَبْلُ العُتْمَةِ"، فلمَّا كانت لا تُمَكِّن، وكانت تقع على كل حين شَبَّهت بالأصوات و"هَلْ وَبَلْ"؛ لأنَّها ليست متمكِّنة⁽⁷⁴⁾. واعتمد هذه العلة الشنمري⁽⁷⁵⁾، وابن السَّجَرِي⁽⁷⁶⁾، وابنُ⁽⁷⁷⁾، والأزْدَبِيلِي⁽⁷⁸⁾.

العلة الثانية: لفظية، وهي أنَّ هذين الطرفين أشبهتا الحرف من جهة الجمود. وذلك أنَّهما لا يُنْتَان ولا يُجمَعان، ولا يُنْعَتَان ولا يُنسَب إليهما، ولمَّا كان الحرف جامداً كذلك بُيِّت هذان الطرفان لمشابهتهما الحرف من هذه الناحية⁽⁷⁹⁾.

العلة الثالثة: أنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" أشبهتا حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها. وحروف الجواب مبدئيةٌ فكذا ما أشبهتها.

وذهب الباقرلي إلى أنَّ علة بناء "قَبْلُ وَبَعْدُ" هي أنَّ أصلهما الإضافة نحو: "جِئْتُ من قَبْلِ كُلِّ شيءٍ ومن بَعْدِهِ" و"قَبْلُ كُلِّ شيءٍ وَبَعْدُهُ"، فإذا لم يكونا مضافين وكان ما أُضيفا إليه منوياً فيهما، ولم يكن في اللفظ لم يكونا تَامِينَ، إذ هما كلُّهُما بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب⁽⁸⁰⁾. ومعنى هذا أنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" لمَّا اقْتُطِعَا عن الإضافة — والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة — كانا قد تَنَزَّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني لا يستحق الإعراب. وأكَّد هذا المعنى الأنباري⁽⁸¹⁾، وابنُ يَعِيش⁽⁸²⁾.

وأشار ابنُ الحاجب إلى أنَّ علة بنائهما هي أنَّهما تَضَمَّنَا معنى الحرف⁽⁸³⁾، وما يتضمَّن معنى الحرف يُبْنَى كبنائه. واعتمد هذه العلة الإمام حسين السَّيِّغَانَقِي إذ قال: (إنَّما يُبْنَى عند نيَّة؛ لأنَّه عند نيَّة المضاف إليه يكون متضمِّناً لمعنى الحرف، وهو معنى اللام)⁽⁸⁴⁾.

وأما علة بناء "قَبْلُ وَبَعْدُ" على الضم عند الشَّرَاح فقد ذكرها ابنُ مالك بقوله: (وكانت الحركة ضمة؛ لِئَلَّا يَلْتَبَس الإعراب بالبناء، وذلك أنَّهما إذا كانا مُعَرِّبين فلا تدخلهما ضمة وإنَّما تدخلهما فتحة أو كسرة، نحو: "جِئْتُ قَبْلَكَ، ومن قَبْلِكَ")⁽⁸⁵⁾. بمعنى أنَّ سبب البناء على الضم؛ هو خشية اللَّبْس، أي حتى يحصل تمييز بين حالتي الإعراب والبناء، إذ إنَّ الضم يُؤَكِّد بناءهما

ويدفع كونهما مُعَرَّبَيْن؛ لأنَّ الضم حركة لا تكون لهما في حالة الإعراب، وهذا ما اعتمدَه أكثرُ الشُّراح، قال أبو حَيَّان: (وَبُنِيَا عَلَى حَرَكَةٍ لَّأَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ وَكَانَتْ ضَمَّةً لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ لَهَا حَالَةَ الإِعْرَابِ)⁽⁸⁶⁾، وقال ابنُ عَقِيل: (وَكَانَتْ حَرَكَةُ بِنَائِهَا الضَّمُّ لِتَخَالَفِ حَالَةِ إِضَافَتِهَا لِفِظًا)⁽⁸⁷⁾.

وَجَعَلَ الْمَبْرَدَ عِلَّةَ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ؛ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ مَصْرُوفَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تُعَرِّفُهَا وَتُحَقِّقُ أَوْقَاتَهَا، فَإِذَا حُذِفَتْ مِنْهَا وَتَرَكْتَ نِيَّاتَهَا فِيهَا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِلْبَابِ، مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ، فَصُرِّفَتْ عَنْ وَجْهَيْهَا، وَكَانَ مَحَلُّهَا مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا أَوْ خَفْضًا، فَلَمَّا أُزِيلَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا أُلْزِمَتْ الضَّمُّ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَحْوِيلِهَا وَأَنَّ مَوْضِعَهَا مَعْرِفَةٌ⁽⁸⁸⁾. وَيُرَى النَّحَّاسُ أَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنِ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الظُّرُوفِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ فَتَحُوهَا كَانِ الْمُضَافُ إِلَيْهَا كَأَنَّهُ ظَاهِرٌ، وَلَوْ كَسَرُوهَا صَارَتْ كَالْمُضَافِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ⁽⁸⁹⁾.

وَأَضَافَ الْعَكْبَرِيُّ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الضَّمَّ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فَاخْتِيارَ زِيَادَةٍ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى تَمَكُّنِهَا⁽⁹⁰⁾، وَاخْتَارَهُ ابْنُ النَّاطِمِ⁽⁹¹⁾. وَزَادَ ابْنُ يَعِيشَ أَمْرًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" بُنِيَا عَلَى الضَّمِّ؛ تَشْبِيهًا بِالْمُنَادَى الْمَفْرَدِ، نَحْوُ: "يَا زَيْدُ" وَوَجْهَ الشَّبهِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ مَتَى نُكِّرَ أَوْ أُضِيفَ أُعْرِبَ، وَإِذَا أُفْرِدَ مَعْرِفَةً بُنِيَ، وَكَذَلِكَ حُكِمَ "قَبْلُ وَبَعْدُ"⁽⁹²⁾، فَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لِهَذَا الشَّبهِ فِي الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ.

وَأَرَى أَنَّ الْمُرْجَّحَ هُوَ تَعْلِيلُ الشُّرَاحِ، فَإِنَّ "قَبْلُ وَبَعْدُ" قَدْ بُنِيَا؛ لِشَبْهِمَا بِالْحُرُوفِ مِنْ جِهَتَيْ الْجُمُودِ وَالِاقْتِفَارِ إِلَى مَا يَصْحَبُهُمَا. وَإِنَّمَا بُنِيََا عَلَى الضَّمِّ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الْإِعْرَابُ بِالْبِنَاءِ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ هِيَ الْحَرَكَةُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لَهَا فِي حَالِ الْإِعْرَابِ.

2-علة بناء (أمس) على الكسر:

أَمْسٍ: اسْمٌ مَعْرِفَةٌ مُتَصَرِّفٌ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ، وَهُوَ اسْمُ زَمَانٍ مَوْضُوعٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، يَكُونُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ⁽⁹³⁾. وَقَدْ تَطَرَّقَ الشُّرَاحُ عَلَى عِلَّةِ بِنَاءِ "أَمْسٍ"، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (إِذَا قُصِدَ بـ "أَمْسٍ" الْيَوْمَ الَّذِي وَلِيَهُ الْيَوْمَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ بِنَاءَ الْحَاجِزِيِّينَ فِي مَوْضِعِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى الْكَسْرِ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلِشَبْهِهِ بِضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي التَّعْرِيفِ بِغَيْرِ أَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ، وَكَوْنِ حُضُورِ مُسَمَّاهُ مَانِعًا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ)⁽⁹⁴⁾.

وَنَصَّ أَبُو حَيَّانَ إِلَى أَنَّ "أَمْسٍ" إِذَا (اسْتَعْمِلَ ظَرْفًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ، وَعِلَّةُ بِنَائِهِ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ)⁽⁹⁵⁾. وَأَشَارَ السُّلَيْسِيُّ إِلَى أَنَّ "أَمْسٍ" (بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ لَامُ التَّعْرِيفِ)⁽⁹⁶⁾. يَتَضَحُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ بِنَاءِ "أَمْسٍ" هِيَ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَيْ أَنَّهُ وَقَعَ مَعْرِفَةً فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ وَوُقُوعَهُ مَعْرِفَةً قَدْ نَابَ عَنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَكَأَنَّهُ تَضَمَّنَهَا فِي الْمَعْنَى، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَشْبَهَ ضَمِيرَ الْغَائِبِ، وَالضَّمَائِرُ مَبْنِيَةٌ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا. وَوَجْهَ الشَّبهِ بَيْنَ "أَمْسٍ" وَضَمِيرِ الْغَائِبِ هُوَ أَنَّ كُلِيهِمَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَدَاةٍ تَعْرِيفٍ ظَاهِرَةٍ. وَأَخَذَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنَ الشُّرَاحِ الْمُرَادِي⁽⁹⁷⁾، وَنَاطِرُ الْجَيْشِ⁽⁹⁸⁾، وَالْأَزْهَرِيُّ⁽⁹⁹⁾.

وعلة بناء "أمس" لتضمُّنِهِ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ هِيَ الْعِلَّةُ الْمَعْتَمَدَةُ عِنْدَ النَّحَّاةِ الْقُدَامَى وَالْمَتَأَخِّرِينَ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْعِلَّةِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ بِأَنَّ سَبَبَ بِنَاءِ "أَمْسٍ" هُوَ وَقُوعُهُ مَعْرِفَةً فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ، فَمَعْرِفَتُهُ قَبْلَ نَكْرَتِهِ إِذْ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ، وَهُوَ مُلَازِمٌ لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ

أيام الجمعة⁽¹⁰⁰⁾. واعتَرَضَ أبو القاسم السُّهَيْلي على أصحاب هذا المذهب؛ من قِيلَ أَنَّ ما علَّلوا به لا ينطبق على "عَد" في جعله معرفةً بتضمُّنه معنى لام التعريف كما تضمَّن معناها "أَمَس" ⁽¹⁰¹⁾. وأجيبَ على هذا الاعتراض بأنَّ "أَمَس" قد حَضَرَ وشوَّهَ فصَلَّت معرفته بالمشاهدة، فقامَ ذلك مقام علامة التعريف، أمَّا "عَد" فوجوده ذهني وليس فيه ما يقوم مقام علامة التعريف، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المُعرِّفة⁽¹⁰²⁾.

وأضاف ابن عقيل علةً أخرى، وهي أَنَّ "أَمَس" بُني؛ لأنَّه أشبه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنتَ فيه⁽¹⁰³⁾، وهو متابع بهذا الرأي لابن بابشاذ الذي بيَّن وجه الشبه بين "أَمَس" والحرف، إذ إنَّ هذا الظرف مفتقر إلى اليوم الذي بعده فيجري مجرى الحرف الذي لا يدل على معنى إلَّا في غيره فبُني كبناء الحرف⁽¹⁰⁴⁾.

أمَّا اعتلال المبرِّد فهو أَنَّ هذا الظرف بُني؛ لأنَّه مُبهم لا يختص بيوم معيَّن، وإنَّما ينتقل معناه من يومٍ لآخر، فأشبهَ بذلك حرف الجر "مِنْ" إذ لا تختص بغاية معيَّنة، وإنَّما تنتقل من غايةٍ لأخرى، وهذا ما نصَّ عليه بقوله: (ومن المبيِّنات "أَمَس"، تقول: "مَضَى أَمَسٌ بما فيه، ولقيتْكَ أَمَسٌ يا فتى" وإنَّما بُني؛ لأنَّه اسمٌ لا يخص يوماً بعينه، وقد ضارَعَ الحروف، وذلك أنَّكَ إذا قُلْتَ: "فعلتُ هذا أَمَسٌ يا فتى" فإنَّما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقلَ اسمُ "أَمَس" عن ذلك اليوم، فإنَّما هي بمنزلة "مِنْ" التي لا ابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء⁽¹⁰⁵⁾).

وذكرَ ابنُ كيسان أَنَّ "أَمَس" بُني؛ لأنَّه في معنى الفعل الماضي والماضي مبني، وأُعرِبَ "عَد"؛ لأنَّه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل مُعرَّب⁽¹⁰⁶⁾. وأوضح السُّهَيْلي هذه العلة، وذلك أنَّكَ إذا أردتَ أن تشير إلى شيء فعلته قبل يومك فإنَّ أقرب الأيام إليك يومك الذي أنتَ فيه، فنقول: "فعلتُهُ في اليوم الذي قَرِطَ قَبْلَ هذا اليوم الذي نحنُ فيه" فافتضى إثارة الإيجاز والاختصار أن يُوضَعَ له اسمٌ وهو "أَمَس"، وكذلك "عَد" جُعِلَ له اسمٌ يُترجم به عن جميعه، فهو مشتق من أقرب ساعة منه إلى يومك، إلَّا أنَّ "أَمَس" مبنية و"عَد" مُعرَّبة، فُعِلَ بكلِّ واحدٍ منهما ما فُعِلَ بالفعل الذي في معناه⁽¹⁰⁷⁾.

يميل الباحث إلى ترجيح علة الشَّرَاح، إذ إنَّ سبب بناء "أَمَس" هو تضمُّنه معنى الألف واللام، والدليل على ذلك أنَّه إذا نُكِّرَ أو أُضِيفَ أو دخلتْهُ الألف واللام فإنَّه يُعرَّب بلا خلاف؛ لزوال سبب البناء وهو تضمُّن لام التعريف، وذلك نحو: "فعلتُ ذلك أَمَساً، وإنَّ أَمَسنا يومٌ طَيِّبٌ، وإنَّ الأَمَسَ ليومٌ حَسَنٌ"⁽¹⁰⁸⁾. وسبب إعرابه هو فقدان العلة الموجبة لبنائه وهي علة التضمُّن، فلمَّا وُجِدَت العلة وُجِدَ الحكم ولمَّا قُودَت العلة قُودَ حكمها كذلك.

3- علة بناء (الآن) على الفتح :

سُمِّيَ "الآن": الوقت الحاضر جميعه كوقت الإنشاء حال النطق به، أو الحاضر بعضه⁽¹⁰⁹⁾. وهو اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول "ال" وحرف الجر عليه⁽¹¹⁰⁾. و"الآن": ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ⁽¹¹¹⁾، وهو مبني على الفتح. واختلف النحويون في علة بنائه على أقوال، فذكرَ الشَّرَاح أَنَّ "الآن" بُني لإحدى علتين:

أولاهما: أنه بُني؛ لتضمينه معنى الإشارة، فإن معنى قولك: "افعل الآن": "افعل في هذا الوقت"⁽¹¹²⁾، وهذا يعني أن سبب بناء "الآن" هو تضمينه معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، فأشبه اسم الإشارة "هذا" واسم الإشارة مبني فكذلك ما تضمن معناه. وتحليل علة الشراح فإن سبيل الألف واللام أن يدخل لتعريف الجنس، كقوله تعالى⁽¹¹³⁾: ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ))، أو لتعريف العهد، كقوله جل شأنه⁽¹¹⁴⁾: ((كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرُّسُولَ))، أو يدخل على شيء قد غلب عليه نعتُه فُعِرِفَ به نحو: "الحارث، والعبّاس، والسمّاك، والذّبران"، فلمّا دخل هاهنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك "الآن": هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة من هذه الجهة⁽¹¹⁵⁾.

والعلة الأخرى: أنه بُني؛ لشبهه بالحرف في ملازمة لفظ واحد، إذ إنه لا يُثنى ولا يُجمع، ولا يُصغّر، بخلاف "حين، ووقت، وزمان، ومدة"⁽¹¹⁶⁾. وتفسير هذه العلة أن هذا الطرف بُني؛ لشبهه بالحرف من جهة الجمود، ويتمثل هذا الجمود في ملازمته للفظ واحد لا يتغيّر عنه، فشابه بذلك الحرف إذ إنه ملازم لحالة واحدة ولا يتصرف، فلا يُثنى ولا يُجمع ولا يُصغّر. ويبدو أن علة الشراح هذه مُستقاة من تعليل السيرافي الذي جعل سبب بناء "الآن" هو لزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريف بالألف واللام، وسائر الأسماء تكون في أول وضعها نكرة ثم تتعرّف ثم تتنكر، ولا تبقى على حال واحد، فلزومها في هذا الموضع قد ألحقها بشبه الحروف؛ وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها غير زائلة عنها ولا بارحة منها، فلمّا أشبهت الحرف من هذه الناحية بُنيت كما يُبنى الحرف⁽¹¹⁷⁾.

ويرى المبرّد أن علة بناء "الآن"؛ هي وقوعه في أول أحواله بالألف واللام وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة ثم يدخل عليها ما يُعرّفها من إضافة أو ألف ولا⁽¹¹⁸⁾؛ وذلك لأن حق الاسم التجرد من "ال" التعريف في أصل وضعه ثم يعرض تعريفه فتلقه "ال" نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمَنِي الرَّجُلُ"، فلمّا وقع "الآن" في أصل الوضع بالألف واللام يكون قد خالف سائر إخوانه من الأسماء بأن وقع معرفة في أول أحواله ولزم موضعاً واحداً فبُني لهذا المعنى⁽¹¹⁹⁾، وأيد هذه العلة ابن السراج⁽¹²⁰⁾، والزمخشري⁽¹²¹⁾.

واعترض ابن مالك على أصحاب هذا الرأي بأن لو كان هذا هو سبب البناء لبُني "الجماء الغدير، واللّات" ونحوهما ممّا وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مُجمّع عليه فوجب أطراح ما أفضى إليه⁽¹²²⁾.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن "الآن" بُني؛ لتضمينه لام التعريف، واللام الظاهرة زائدة، وتلك اللام المقدّرة هي المعرفة⁽¹²³⁾، وهذا يعني أن "الآن" مُعرّف بلام مقدّرة وقد بُني لتضمينه هذه اللام، وأمّا الظاهرة فيه فليست للتعريف وإنما هي زائدة. وأيد ابن الحاجب هذه العلة قائلاً: (علة بناء "الآن"؛ لتضمينها حرف التعريف، ولا يُقال: إن الألف واللام فيه للتعريف، إذ ليس هو "أن" دخلت عليه الألف واللام، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام، وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدّر، وهو تضمينه معنى لام التعريف 000 لأنها لمّا وقعت كذلك وهي معرفة وجب أن تكون معرفة بحرف تعريف مقدّر فوجب

بناؤه⁽¹²⁴⁾، وعلل بذلك ابن طولون من شرّاح الألفية⁽¹²⁵⁾. وقد ضَعَفَ ابنُ مالك هذا الوجه بقوله: (وضَعَفَ هذا القول بَيِّنٌ؛ لأنَّ تضمين اسم معنى حرف اختصار يُنافي زيادة ما لا يُعَدُّ به، هذا مع كون الزائد غير المُضَمَّن معناه، فكيف إذا كان إيَّاه؟)⁽¹²⁶⁾.

أمَّا علة بناء "الآن" على الفتح دون غيره من الحركات فلأمرين: أولهما: أنَّ الفتحة أخف الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها، فأتبعوها الألف التي قبلها كما أتبعوا ضمة الدال التي في "مُنْذُ" ضمة الميم، وإن كان حق الدال أن تُكسَّر لالتقاء الساكنين⁽¹²⁷⁾.

والأمر الآخر: أنَّ نظائرها من الظروف المستجقة لبناء أو آخرها على حركة لالتقاء الساكنين كـ "أين وأَيَّان" قد بُنِيَتْ على الفتح، فكذلك "الآن" لمشاركتها لهما في الظرفية⁽¹²⁸⁾.

ويرى الباحث أنَّ "الآن" بُنيَ؛ (لمخالفته ما عليه الأسماء؛ لأنَّ الأسماء تقع نكرةً ثم تُعرَّف، ووقع هذا من أول أحواله مُعرِّفاً بالألف واللام، فلمَّا خرج عن شبه الأسماء بُنيَ)⁽¹²⁹⁾. ولتوضيح هذه المخالفة فإنَّ الأصل في الاسم أن يكون نكرةً في أصل الوضع ثم يدخل عليه ما يُعرِّفه من الألف واللام أو نحوهما⁽¹³⁰⁾، إلَّا أنَّ هذا الظرف قد خالف الأصل فُبُنِيَ لذلك، كما أنَّ علة بناء "أمس" هي وقوعها معرفةً في أول أحوالها وذلك بدلالاتها على اليوم الذي قبل يومك⁽¹³¹⁾، وكما بُنيَ "سَتَّان"؛ لأنَّه وقع موقع الفعل الماضي في أصل وضعه⁽¹³²⁾، وكما بُنِيَتْ "قَطُّ"؛ لأنَّها وقعت موقع فعل الأمر في أول أحوالها⁽¹³³⁾.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصلتُ إليها: —

- 1— إنَّ ظاهرة التعليل في اللغة العربية من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها ، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلَّا من خلالها .
- 2— إنَّ العلةَ تفسيرٌ وتقويةٌ للحكم النحوي ، وبذلك تكون لها فائدة كبيرة في الدرس النحوي العربي ، تتلخَّص هذه الفائدة في تفسير وتوضيح الظواهر اللغوية ، وترسيخ الأحكام وتقعيد القواعد النحوية ، فالعلة ملازمة للحكم النحوي وهي المُوجِبَة له .
- 3— تُعد " شروح التسهيل " من الكتب المهمة والمعتمدة في النحو العربي ؛ وذلك أنَّها تعود لمؤلفين كبار وبارزين كابن مالك وأبي حيان والمرادي، فضلاً عن امتلاء هذه الشروح بالعلل النحوية المتنوعة .
- 4— اتفاق الشُّرَّاح في أغلب العلل النحوية في باب المبني من الاسماء، لكنَّ هذا لا ينفي اختلافهم في بعض القضايا والمسائل النحوية .
- 5— قد تفرَّق علل الشُّرَّاح في المسألة النحوية الواحدة؛ وذلك نتيجةً لاختلاف مذاهبهم النحوية وتصوراتهم العقلية ونزعاتهم المذهبية.
- 6— إنَّ علل الشراح أغلبها قياسية أو تعليمية ، وتقل عندهم العلل الجدلية والنظرية أو ما تُسمَّى بـ"العلل الثواني والثالث"، مُتأثرين في ذلك بإمامهم ابن مالك.
- 7— إنَّ تعليقات الشُّرَّاح مُتساوكةً مع مذهب البصريين وعللهم ، وبالمقابل فإنَّهم كانوا كثيري الردِّ والاعتراض على مذهب الكوفيين والفراء .

- 8— لقد أكثرَ الشَّرَاحُ من الاحتجاج بالقراءات القرآنية ، والشواهد النحوية للاستدلال على تعليلاتهم النحوية ، وتقوية الحكم النحوي الذي يقولون به .
- 9- ظهرَ من خلال البحث أنَّ الشراح لم يكونوا مجردَ نقلَةٍ، بل نراهم يشرحون ويُعلِّلون كلما اقتضت الضرورة ، وقد يُطيلون في سرد بعض التعليلات ، ولم يقتصروا على كلام ابن مالك ، بل تعدَّى ذلك إلى الاستدراك على المصنِّف ما فاتته وهذا يدل على أنَّهم كانوا علماء بارعين في التعليل ، وكانت لهم الرِّيادة في هذا المنحى .

الهوامش

- (1) ينظر: كتاب العين: 88/1 .
- (2) ينظر: لسان العرب: 471/11 .
- (3) ينظر: كتاب العين: 88/1 ، والقاموس المحيط: 1035/1 .
- (4) ينظر: أصول النحو العربي: 108 .
- (5) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: 90 .
- (6) التعريفات: 201 .
- (7) ينظر: الخصائص: 164/1 .
- (8) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 64-65 .
- (9) ينظر: الاقتراح: 106 .
- (10) ينظر: فوات الوفيات: 408/3 ، والأعلام: 233/6 .
- (11) ينظر: الأعلام: 152/7 .
- (12) ينظر: معجم المؤلفين: 271/3 .
- (13) ينظر: هدية العارفين: 467/1 .
- (14) ينظر: المصدر نفسه: 106/11 .
- (15) ينظر: بغية الوعاة: 275/1 .
- (16) ينظر: معجم المؤلفين: 53/2 .
- (17) ينظر: الأعلام: 56/6 .
- (18) ينظر: المصدر نفسه: 297/2 .
- (19) ينظر: هدية العارفين: 296/2 .
- (20) ينظر: المرتجل: 286/1 ، شرح الكافية الشافية: 225/1 ، والكُنَّاش: 242/1 ، وشرح المكودي: 10/1 .
- (21) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 29 .
- (22) ينظر: التذليل والتكميل: 283/2 ، وتعليق الفراند: 126/2 .
- (23) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك) : 166/1 ، وموصل النبيل: 117 .
- (24) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 167/1 ، ونتائج التحصيل: 648-649 .
- (25) شفاء العليل: 206/1 .
- (26) ينظر: شرح التسهيل (للمرادي): 171 ، والمساعد: 118/1 – 119 .
- (27) ينظر: شرح التسهيل (للتنسي): 124/1 ، وتعليق الفراند: 126/2 ، وموصل النبيل: 117 .
- (28) شرح التسهيل: 172 .
- (29) تمهيد القواعد: 563/1 .
- (30) ينظر: فيض نشر الانشراح: 861 ، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: 153 .
- (31) الإيضاح في علل النحو: 77 .
- (32) ينظر: المرتجل: 100/1 .
- (33) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 210 .
- (34) ينظر: المساعد: 639/2 ، وتمهيد القواعد: 3837/8 ، وموصل النبيل: 1330 .
- (35) شرح التسهيل: 38/1 .
- (36) تمهيد القواعد: 239/1 .

- (37) ينظر: التذييل والتكميل: 131-132 .
- (38) ينظر: المساعد: 21/1 و 658/2 .
- (39) ينظر: شفاء العليل: 876/2 .
- (40) ينظر: موصل النبيل: 22 و 1359 .
- (41) ينظر: نتائج التحصيل: 274-273/1 .
- (42) ينظر: ألفية ابن مالك: 71، وتسهيل الفوائد: 7، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: 110/1 .
- (43) التذييل والتكميل: 131-132 .
- (44) الخصائص: 49/3 .
- (45) ينظر: أمالي ابن الشَّجْري: 354/2 .
- (46) ينظر: المقامة الجزولية: 240 .
- (47) ينظر: شرح المفصل: 46/3 .
- (48) ينظر: شرح جمل الزَّجَاجي: 178 .
- (49) ينظر: التذييل والتكميل: 134/1 .
- (50) ينظر: المقاصد الشافية: 80/1 .
- (51) العلل في النحو: 306 .
- (52) ينظر: المرتجل: 98 .
- (53) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: 353 ، وشرح جمل الزَّجَاجي: 1058/2 .
- (54) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 286 .
- (55) ينظر: شرح الرُّضِي: 83/3 .
- (56) الإيضاح في شرح المفصل: 286 .
- (57) ينظر: شرح التسهيل: 38/1 .
- (58) ينظر: شرح الرُّضِي: 83/3 .
- (59) شرح كتاب سيبويه: 117/1 .
- (60) الخصائص: 49/3 .
- (61) المقاصد الشافية: 94/1 .
- (62) ينظر: توضيح المقاصد: 657/2 ، وشرح قطر الندى: 33 ، ودليل الطالبين لكلام النحويين: 56 .
- (63) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: 502/1-503 ، وشرح المَكُونِي: 170/1 .
- (64) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للرمانى): 119/1 ، وشرح شذور الذهب (للجوري): 258/1 .
- (65) سورة الروم: 4 .
- (66) ينظر: التعليقة: 3:100 ، وشرح قطر الندى: 41 ، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: 361/1 .
- (67) شرح التسهيل: 243-242/3 .
- (68) المصدر نفسه: 246/3 .
- (69) المساعد: 353/2 .
- (70) ينظر: التذييل والتكميل: 73/12 .
- (71) ينظر: تمهيد القواعد: 3205/7 .
- (72) ينظر: شرح التصريح: 720/1 .
- (73) ينظر: الأصول في النحو: 142/2 .
- (74) الكتاب: 286/3 .
- (75) ينظر: المخترع في اذاعة سرائر النحو: 42 .
- (76) ينظر: أمالي ابن الشَّجْري: 237/1 .
- (77) ينظر: الغُرَّة في شرح اللمع: 332/1 .
- (78) ينظر: شرح الأنموذج في النحو: 89 .
- (79) ينظر: التذييل والتكميل: 73/12 ، وتمهيد القواعد: 3205/7 .
- (80) ينظر: شرح اللمع: 201 .
- (81) ينظر: أسرار العربية: 55 .

- (82) ينظر: شرح المفصل: 104/3 .
- (83) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 392 .
- (84) المؤصل في شرح المفصل: 1022 .
- (85) شرح التسهيل: 243/3 .
- (86) التذيل والتكميل: 74/12 .
- (87) المساعد: 353/2 .
- (88) ينظر: المقتضب: 174/3 .
- (89) ينظر: عمدة الكتاب: 241/1 .
- (90) ينظر: اللباب: 366 .
- (91) ينظر: شرح ابن الناطم: 286 .
- (92) ينظر: شرح المفصل: 105/3 .
- (93) ينظر: ارتشاف الضرب: 1427/3 ، والتذيل والتكميل: 15/8 ، و همع الهوامع: 187/2 .
- (94) شرح التسهيل: 223/2 .
- (95) التذيل والتكميل: 15/8 .
- (96) شفاء العليل: 477/1 .
- (97) ينظر: شرح التسهيل: 498-499 .
- (98) ينظر: تمهيد القواعد: 1982/4 .
- (99) ينظر: موصل النبيل: 561 .
- (100) ينظر: الأصول في النحو: 142/2-143 .
- (101) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 90 .
- (102) ينظر: شرح الرضي: 227/3 ، وشرح المفصل: 137/3 .
- (103) ينظر: المساعد: 519/1 .
- (104) ينظر: شرح الجمل: 596 .
- (105) المقتضب: 173/3 .
- (106) ينظر رأيه: شرح التسهيل (للمرادي) : 499 ، و همع الهوامع: 188/2 .
- (107) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 89 .
- (108) ينظر: توجيه الملع: 72 ، وشرح شذور الذهب (لابن هشام): 129-130 .
- (109) ينظر: شرح التسهيل (للمرادي): 495 ، وتمهيد القواعد: 1977/4 ، وشرح الفريد: 434 .
- (110) ينظر: التذيل والتكميل: 5/8 ، والتعريفات: 38 .
- (111) ينظر: حروف المعاني والصفات: 71/1 ، وأسرار النحو: 200 .
- (112) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 219/2 ، والتذيل والتكميل: 7/8 ، وشفاء العليل: 475/1 .
- (113) سورة العصر: 2 .
- (114) سورة المزمل: 15 .
- (115) ينظر: المقتضب: 143/2 و 382/3 ، والكُنْش: 300-299/1 ، وشرح التصريح: 181/1 .
- (116) ينظر: شرح التسهيل (لابن مالك): 219/2 ، وشفاء العليل: 475/1 ، وتمهيد القواعد: 1978/4 .
- (117) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 101/1 .
- (118) ينظر رأيه: شرح المفصل: 131/3 ، والتذيل والتكميل: 7/8 .
- (119) ينظر: الألمات: 55/1 ، وشرح التسهيل (للمرادي): 496 .
- (120) ينظر: الأصول في النحو: 137/2 .
- (121) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 215 .
- (122) ينظر: شرح التسهيل: 219/2 .
- (123) ينظر قوله: اللباب: 368 ، وشرح الرضي: 230/3 ، وأسرار النحو: 200 .
- (124) الإيضاح في شرح المفصل: 298-297 .
- (125) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 168/1 .
- (126) شرح التسهيل: 219/2 .

- (127) ينظر: الإنصاف: 57/2 ، وارتشاف الضرب: 1415/3 .
 (128) ينظر: شرح كتاب سيويه: 101/1 ، وتمهيد القواعد: 1979/4 .
 (129) سفر السعادة وسفير الإفادة: 851/2 .
 (130) ينظر: الأصول في النحو: 148/1 .
 (131) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 841/1 ، وأوضح المسالك: 310/1 .
 (132) ينظر: اللّمة في شرح الملح: 907/2 ، وتمهيد القواعد: 3875/8 .
 (133) ينظر: الباب: 367 ، والتذليل والتكميل: 10/8 .

المصادر والمراجع

- * القرآن الكريم .
 * ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م .
 * إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قَيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السَّهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ-1954م .
 * أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط2، 1425هـ-2004م .
 * الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السَّراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ-1999م .
 * أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (ت542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1992م .
 * الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق: د. محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م .
 * الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1، 1378هـ-1959م .
 * التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1420هـ-2000م .
 * تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتبة العربي، مصر، 1387هـ-1967م .
 * التعليقة على كتاب سيويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م .
 * تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت827هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، المكتبة الوقفية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1403هـ-1983م .
 * تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مُحَبب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناصر الجيش (ت778هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، و د. جابر محمد البراجة، و د. إبراهيم جمعة العجمي، و د. جابر السيد مبارك، و د. علي السنوسي، و د. محمد راغب نزال، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م .
 * توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخَبَّاز (ت639هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م .
 * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م .
 * الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1990م .
 * دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرسي المقدسي الحنبلي (ت1033هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ-2009م .
 * شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت953هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ-2002م .
 * شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م .

- * شرح الأُمُودَج في النحو، جمال الدين محمد بن عبد الغني الأُردبيلي (ت647هـ)، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، 1990م.
- * شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ-1990م.
- * شرح التسهيل، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1427هـ-2006م.
- * شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
- * شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت609هـ)، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى طبعتها 22، 1419هـ.
- * شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م.
- * شرح عمدة الحافظ وُعْدَةُ الألفاظ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ-1977م.
- * شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط11، 1382هـ-2004م.
- * شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجبائي الشافعي (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، ت.
- * شرح كتاب سبويه المسمى (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب)، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف (ت609هـ)، تحقيق: خليفة محمد خليفة دبيري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1425هـ-1995م.
- * شرح كتاب سبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلى سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.
- * شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني الباقولي (ت543هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثقافة والنشر، الأردن، ط1، 1411هـ-1990م.
- * شرح المُفَصَّل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
- * شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندائي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ-2005م.
- * شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السُّلَيسِي (ت770هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ-1986م.
- * العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوَرَّاق (ت381هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1426هـ-2005م.
- * عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهَّاب الجابي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1425هـ-2004م.
- * الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقَّب بسبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
- * الكُنَّاش في النحو والتصريف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن شاهنشاه، صاحب حماة (ت732هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
- * اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م.
- * اللوحة في شرح الملح، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله المعروف بابن الصَّانِع (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ-2004م.
- * المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: حسن هندائي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 1427هـ-2006م.
- * المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت567هـ)، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1392هـ-1972م.

- * المساعد على تسهيل الفوائد، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مكتبة الملك فهد، السعودية، ط2، 1422هـ-2001م .
- * المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد إبراهيم البنا، وعياد بن عبد الثبتي، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.
- * المختضب، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط. ت.
- * المقامة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: د. حامد أحمد نبيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، دار الغد العربي، أم القرى، 1988م .
- * نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المراتب الدلائي (ت1089هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، ليبيا، د. ت.
- * نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م .
- * نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م .
- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت .
- الرسائل والأطاريح الجامعية:
- * شرح التسهيل، أحمد بن محمد بن عطاء الله التتسي (ت801هـ)، دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: فريدة حسن محمد معاجيني، إشراف: د. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، السعودية، 1414هـ-1993م .
- * شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: محمد إبراهيم يوسف شبيبة، إشراف: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1414-1415هـ .
- * الموصّل في شرح المفصل، الإمام حسين بن علي بن حجاج السبغاني (ت714هـ)، دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه، إعداد الطالب: أحمد حسن أحمد نصر، إشراف: د. رياض الخوام، جامعة أم القرى، السعودية، 1419هـ-1998م .
- * موصّل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله الأزهرى المعروف بالوقاد (ت905هـ)، دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418هـ-1998م .

References

- * The Holy Quran .
- * Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resip Beating from the Tongue of the Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library for Publishing and Distribution. Cairo.
- * Al-Jawziyyah, B. I. (1954). *Guidance of the traveller to solve the Alfiiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Adwaa Al-Salaf library . Riyadh.
- * Al-Anbari, A. M. (1999). *Arabic secrets* (2nd ed.). Al-Bashaer press. Damascus.
- * Al-Baghdadi, M. S. (1999). *Fundamentals of Grammar* (4th ed.) Al-Risala Foundation. Beirut. Lebanon.
- * Al-Alawi, H. A. (1992). *Amali Ibn al-Shajari* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
- * Al-Nahawi, O. O. (2011). *Clarification in detailed explanation* (1st ed.). Scientific Books House. Beirut.
- * Al-Zajaji, A. I. (1959). *Clarification in the ills of grammar* (1st ed.). Al-Orouba Library. Cairo.
- * Al-Andalusi. (2000). *Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation* (1st ed.). Al-Qalam Press. Damascus.
- * Al-Andalusi, J. M. (1967). *Facilitating Benefits and Completing the Purposes*. Al-Katib al-Arabi Press. Egypt.
- * Al-Farsi, A. A. (1990). *Commenting on the book of Sibawayh* (1st ed). Al-Amana press. Cairo.
- * Al-Damamini, M. O. (1983). *Al-Faraid's Commentary on Facilitating Benefits* (1st ed.). Alwaqfia library, Kingdom of Saudi Arabia.
- * Al-Halabi, M. A. (2007). *Introduction to rules explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for Printing. Cairo. Egypt.
- * Al-Khabbaz, A. A. (2002). *Shining guidance*. Al-Salam for printing, publishing, distribution. Cairo.
- * Al-Muradi, B. (2001). *Clarifying the Objectives and Pathways to Explaining to the Alfiiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Press for printing, publishing and distribution. Cairo.
- * Jinni, O. (1990). *Characteristics*. World of Books. Beirut.
- * Al-Hanbali, M. Y. (2009). *A guide for students to the words of grammarians*. Islamic Manuscripts and Libraries Administration. Kuwait.
- * Bin Tulun, A. Sh. (2002). *Explanation of Ibn Tulun on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub al-Ilmiyyah Press. Beirut.
- * Malik, B. M. (2000). *Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alamiyyah Press . Beirut.

-
- * Al-Ardabili, J. M. (1990). *Explanation of the Model in Grammar*. Library of Arts. Cairo.
- * Al-Andalusi, J. A. (1990). *Explanation of Facilitation* (1st ed.). Hajar Press. Cairo.
- * Al-Muradi, A. Q. (2006). *Explanation of Facilitation* (1st ed.). Al-Iman Library. Mansoura.
- * Al-Azhari, Kh. A. (2000). *Explanation of the statement on the explanation* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya Press. Beirut.
- * Al-Ishbili, A. M. (1998). *Explanation of Jamal Al-Zajaji*. Umm Al-Qura University. KSA.
- * Al-Astrabadi, R. M. (1996). *Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah by Ibn al-Hajib* (2nd ed.). National Book House. Benghazi.
- * Al-Andalusi, J. M. (1977). *Explanation of Umdat Al-Hafiz and the tools of Al-Lafiz*. Al-Ani Press. Baghdad.
- * Ibn Hisham, A. Y. (2004). *Explanation Of the Dew Drop and The Echo* (11th ed.) Al-Talai. Cairo.
- * Al-Jiyani, J. A. *Explanation of Al-kafia Al-shaafia* (1st ed.). Revival of Islamic Heritage. Makkah.
- * Al-Ishbili, A. M. (1995). *Explanation of Sebawayh's book called (Tanqeeh al-Albab in explain Ghawamid al-Kitab)* (1st ed.). Publications of the Islamic Dawah College. Tripoli.
- * Al-Sirafi. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami Press. Beirut. Lebanon.
- * Al-Baqoli, A. A. (1990). *Explanation of Al-Luma* (1st ed.). Department of Culture and Publication. Cairo.
- * Al-Mawsili, Y. A. (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami Press. Beirut. Lebanon.
- * Al-Makoudi, A. A. (2005). *Explanation of Al-Makoudi on Alfiya Ibn Malik*. Modern Library. Beirut.
- * Al-Salsilili, M. I. (1986). *Healing The Sickin Iidah Al-Tashel* (1st ed.). Al-Faisaliah Library. Makkah.
- * Al-Warraq, M. A. (2005). *Grammar reasons* (2nd ed.). Al-Fikr Press. Damascus.
- * Al-Nahawi, A. M. (2004). *Umdat al-Kitab* (1st ed.). Ibn Hazm Press. Jordan.
- * Sibawayh, A. Q. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
- * Shahenshah, I. I. (2000). *Al-Kanash in Grammar and Morphology*. Modern Library for Printing and Publishing. Beirut. Lebanon.
-

-
- * Al-Baghdadi, A. A. (2009). *The core in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Religious Culture Library. Cairo.
 - * Ibn al-Sayegh, M. H. (2004). *Al-Lamha in explanation Al-Milha*. Medina Press. Saudi Arabia.
 - * Al-Shantmari, Y. S. (2006). *The inventor in exposing the mysteries of syntax* (1st ed.). Treasures of Seville press. Riyadh.
 - * Al-Khashab, A. A. (1972). *Al-Murtajil* (1st ed.). Library of the Arabic Language Academy. Damascus.
 - * Al-Masry, B. A. (2001). *The assistant to Facilitate Benefits* (2nd ed.). King Fahd Library. Saudi Arabia.
 - * Al-Shatibi. I. M. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia in explanation Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiya Ibn Malik)* (1st ed.). King Fahd National Library. Makkah.
 - * Al-Mubarrad. M. Y. *Al-Muqtadab*. The World of Books. Beirut.
 - * Al-Jazouli, I. A. (1988). *Al-Jazouli introduction in grammar*. Al-Ghad Al-Arabi. Umm Al-Qura.
 - * Al-Dalai, M. M. *The results of achievement in explaining the book of facilitation*. Al-Thawra Press. Benghazi. Libya.
 - * Al-Suhaili, A. A. (1992). *Results of Thought in Grammar* (1st ed.). al-Kutub al-Ilmiyyah Press. Beirut.
 - * Al-Malakh, H. Kh. (2000). *Theory of reasoning in Arabic grammar between the ancients and the modernists* (1st ed.). Al-Shorouk Press. Amman. Jordan.
 - * Al-Suyuti, J. A.(n.d). *Hama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. The Tawfiqi Library. Egypt.

Theses of PhD:

- * Al-Tansi, A. M. (1993). *Explanation of Facilitation*. A doctorate thesis at Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.
- * Al-Ramani, A. I. (1995). *Explanation of the book of*. A doctorate thesis at Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.
- * Al-Saghnaqi, H. A. (1998). *The connector is in the detailed explanation*. A doctorate thesis at Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.
- * Al-Waqqad, Kh. A. (1998). *Noble conductor to toward facilitation*. A doctorate thesis at Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.